

## الرئيس اسياىس أفورقي : لدينا برامج دبلوماسية كبيرة وطموحة لعام 2014



اجرت وسائل الاعلام الارترية مقابلة مكثفة مع فخامة الرئيس اسياىس أفورقي بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لعملية " فنقل " التاريخية، وبحلول العام الجديد، تمحورت حول البرامج المستقبلية على جميع الصعد. ونوه الى ان مسودة عملية الهيكلة الشاملة في الاقاليم والوزارات جاهزة وستدخل حيز التنفيذ قبل نهاية النصف الاول من السنة الجارية. وشدد على أهمية وجود ودور الجبهة الشعبية بقوله " ليست هناك حياة سياسية في هذه البلاد دون وجود الجبهة الشعبية . ومن يعتقد غير ذلك فهو واهم، لذلك لابد من تقوية التنظيم من خلال تقييم تجربته لمواكبة الوضع الراهن، فلا يمكن العيش على امجاد الماضي، ولا يمكن المضي قدما عبر الاستراتيجيات السابقة، يجب علينا مواكبة المرحلة الحالية مع التمسك بالقيم الاساسية للتنظيم لتشكيل المستقبل السياسي للبلاد عبر تقوية التنظيم وجعله راندا في الساحة السياسية. فلا يمكن نجاح البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والنشاطات التي نقوم بها في الداخل والخارج بمعزل عن تقوية التنظيم في الجبهة الشعبية. ولتحقيق ذلك لابد من الاهتمام بالاساس، فعند بناء بيت جديد او

تحديثه لابد من البدء من الاساس لا من الأعلى ، لذلك لابد من تقوية تنظيم الجماهير من القاعدة. و لا يمكن القول بان مسيرتنا لا تعثرها المصاعب والاعطاء والتحديات..."

وتحدث الرئيس عن استراتيجية الدولة الدبلوماسية قائلا " نعم لدينا برامج كبيرة وطموحة لكننا لا نحبذ الحديث عنها. المهم في العمل الدبلوماسي أن تجيد قراءة ما يدور حولك من أحداث وتطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي واضعاً في الإعتبار ظروف الزمان والمكان، وأن تحدد وفقاً لذلك كيفية التعامل معها. فالتطورات التي شهدتها منطقتنا خلال الأعوام الثلاثة الماضية كثيرة ومتشعبة، لذا كان لزاماً علينا التعامل معها وفق رؤيتنا وقراءتنا لها، وهو عامل مساعد لتبني دبلوماسية نشطة وإيجابية تتعامل مع الأحداث في سياقها الإقليمي والدولي بما يضمن دورنا وتأثيرنا وحماية مصالحنا. ووفق هذا المنظور فإن منطقة الشرق، الأوسط ودول حوض النيل، والبحر الأحمر، والقرن الإفريقي تعتبر في دائرة إهتمامنا الأولى وبالتالي نمناها أولوية خاصة في عملنا وتحركنا الدبلوماسي."

وفيا يلي نص الحوار الذي اجراه احمد محمد عمر وباولوس نتاباي

س : من المعلوم ان حصاد الخريف الماضي لم يكن وفيرا نظرا لتذبذب نسب هطول الامطار، وفق ما ذكر في الاجتماع التقييمي السنوي لوزارة الزراعة. ما هي الخطط الزراعية الموضوعة للعام الحالي والهادفة لتعزيز الفائض الغذائي؟

السيد الرئيس/ نظرا للتقلبات الطبيعية وتغير المناخ خصوصا التذبذب في كمية هطول الامطار والتي نعاني منها عاما بعد آخر، ومع عدم وجود ضمان لنسب ثابتة لهطول الامطار ومدى انتشارها، لا يمكننا الحديث حول الضمان الغذائي والبرامج الزراعية سنوياً.

بامكانك تقييم معدل الامطار التي هطلت ومدى انتشارها، ولكن لا ينتهي الامر عند هذا الحد، لانه بمقدورنا الحديث فقط حول المعدل السنوي لبرامجنا في ضمان الامن الغذائي وبرامج الزراعة المطرية والمروية. وذلك لان معدل الامطار التي تهطل ومدى انتشارها غير مضمون ، وهو ما يدعونا الى الانتقال من الزراعة المطرية الى الزراعة المروية او وضع خطط طويلة المدى اذا كنت تهدف الى الاعتماد على النظامين أو الاسلوبين، لذا عليك وضع خطط دائمة لا يمكن تنفيذها في عام واحد مع اخذ الحيطة والحذر للقيام ببرنامج واحد بعد تقييم السنوات التي مضت. في برامجنا الزراعية وقبل تخلينا كلياً عن الزراعة المطرية، علينا اولاً تقييم الجوانب السلبية ومعرفة سبل ادخال الزراعة المروية وتاكيد استدامتها.

لم يكن حصاد او خريف العام الماضي والاعوام التي سبقته كما توقعناه، ولم يكن مليباً لحاجتنا و لتوقعاتنا. وفي بعض الاحيان عندما يكون الخريف مشجعاً تزداد التوقعات بحصاد وفير ولكن عند النظر للامر بدقة لا بد من التساؤل كم من انواع المحاصيل قد تمت زراعته ونما بشكل جيد. وحول ضمان الامن الغذائي وانواع المحاصيل فما هي كمية الحصاد وهل تلبي حاجة وطلبات الوطن كافة ؟ .علينا معرفة الكميات والنوعية بصورة مفصلة.

ليس هذا كل شيء ،حيث يختلف استهلاك مختلف انواع الحبوب والاطعمة . وايضا هناك اللحوم والالبان والاسماك والزيوت والسكر وغيرها من المواد غير الاساسية المعتمدة على قطاع الزراعة. كلها يجب النظر اليها بصورة شاملة والتأكد من الدور الذي يلعبه كل محصول على حدة لضمان الطلب. وفي افضل الاوقات لا يمكن انتاج سلة واحدة تحوي كل انواع الحبوب والاطعمة ففي الاراضي التي تعتمد على الزراعة المطرية لا يمكن زراعة كل انواع المحاصيل الغذائية نسبة لاوضاع التربة عاما بعد آخر، وكذلك السماد والبذور وغيرها من العوامل التي لا بد من وضعها في الاعتبار ،والتي تحدد مدى اتساعها واستدامتها.

ما هي نسبة الزراعة المروية لدينا؟ هناك بعض المشاريع الناجحة التي يمكن الحديث عنها ولكنها صغيرة نظرا لمشاريع وبرامج حفظ المياه والتربة وجهودنا في الاستفادة من كل قطرة ماء، حيث علينا عمل المجاري والحفائر والسدود وادخال تكنولوجيا الري المتطورة وهو ما يتطلب الوقت، ان المشاريع الجارية حاليا ليست بمستوى تطلعاتنا وبمنظور قدراتنا وما يجب علينا عمله. وحتى اذا فكرنا في العمل بالزراعة المطرية والمروية معا فان متطلباتها ضخمة حيث نحتاج للطاقة الكهربائية وكل مستلزمات الزراعة المطرية وتحديد النظام الذي نفضله من نظم الزراعة المروية والتركيز على انواع المحاصيل التي يمكن تصديرها.

ان برامجك والمساحة التي تنوي زراعتها هما اللذان يحددان درجة التغيير التي تسعى لاحداثها. فاذا كنا نتحدث عن وجود ثلاثة اقاليم تنموية فما التطورات التي نقوم بها عاما بعد آخر في تهيئة البنى التحتية الزراعية لها. مثلا في اقليم شمال البحر الاحمر لم نتمكن حتى الان من اقامة سد واحد ،فاذا كنا ننوي الاستفادة من كمية المياه التي تصب في البحر او التي تتلاشى في السهول ،كم عدد السدود التي يجب علينا اقامتها من نقطة الحدود مع السودان الى ارفالي وانحائها . واذا كنا نتحدث حول امكانية زراعة ما يقارب الستين او الثمانين الف هكتار في تلك المنطقة، فاننا لم نبلغ بعد المرحلة التي تمكننا من توفير المياه اللازمة لمرحلة الحرث والانتاج وهو ما لم نبدأ فيه بعد.

فاذا نظرنا الى البنية التحتية المهيئة فيما يعرف بالمرتفعات من حدودنا مع السودان الى اثيوبيا وكذلك الامر في مناطقنا الغربية، واضعين في الاعتبار لكل هذه المسائل علينا ان نصل الى مرحلة ابعد من ضمان الامن الغذائي الكامل. ولانه لا يمكننا الحصول على محصول كافي حتى في حالة الامطار الوفيرة، ونظرا لعدم تقدمنا بسرعة في تطوير المشاريع المروية ولسد النقص الذي قد يواجهنا من امتلاك مخزون استراتيجي وعند مقارنة استراتيجيتنا مع الدول الاخرى فاننا ن فكر لشهور فقط. حيث نتساءل ما هي الكمية التي يمكن لنا تخزينها من المواد الغذائية الاستراتيجية. عليك الاحتفاظ بمخزون بغض النظر عن كميته.

ولكن يجب نطاق تفكيرك ان يتعدى فترة الشهور المعدودة . ولتأكيد الضمان المستدام عليك ان تحتفظ بمخزون عام او عامين او ثلاثة اعوام ان امكن، وهذا لا يضمن لك الاستقرار فقط بل يضمن لمشاريعك التقدم نسبة لتذبذب نسب هطول الامطار.

يمكن القول ان مخزوننا في ازدياد ولكن علينا التساؤل ماذا سنفعل اذا توقفت الامطار عن الهطول كليا؟. لا يمكن الاعتماد على التوقعات والاستسلام للتجيم والتفاؤل بتباشير خريف مبشر دون الاعداد وتوقع ما هو اسوأ، لذا نحتاج دائما الى مخزون يضمن مواجهة الازمات التي قد تنشأ في الاماكن التي تعاني من التصحر وشح الامطار بالاضافة لامتلاك الثروة والمقدرات من آلات و انواع البذور والاسمدة والمبيدات والموارد البشرية اللازمة وغيرها ، والتي تؤهلنا للقيام ببرامجنا الزراعية بشقيها المطري والمروي.

لقد شاهدنا الاوضاع في العام الماضي، لكننا رغم ذلك لم نفاجأ بها ،لذا قررنا الاحتفاظ بمخزون لهذا العام ،حتى وان لم يكف لتلبية كل المتطلبات، لكنه قد يسد الطلبات والاحتياجات الاساسية. جنبا الى جنب مع ذلك يجب معرفة ما يمكن عمله للارتقاء بالزراعة المروية من مرحلتها الحالية حيث يجب تطويرها من ناحية المساحة والنظم.

وتنفيذاً لذلك قمنا بتهيئة السود في المناطق الغربية من بادمييت الى قلوج وقرست وفانكو وتسني وعلي قدر وضواحيها ومنها الى الشمال حتى ضواحي همبول ولكن لم نقم بالاستفادة منها مائة بالمائة في مجال الزراعة المروية، نظرا لوجود متطلبات الطاقة الكهربائية والبنى التحتية والتي لا يمكن توفيرها كليا بالاعتماد على امكاناتنا الذاتية لذا وجب ضمان تقدمها وتطورها ولتحقيق ذلك يأتي في المرتبة الاولى توفير خدمات الطاقة الكهربائية في هذه المناطق التي قمت بذكرها حيث لا يوجد لديها نظام طاقة داخلي ومترابط ( inter

**connected**) لذا يجب امتلاك كل منطقة لمصدر طاقة خاص بها وحتى تتنوع زراعة المحاصيل خلال العام الواحد يجب توفير القوى البشرية المؤهلة واختيار انواع البذور المحسنة والاستفادة منها في حينها. الكلام سهل ولكن يجب تطبيق الاهداف التي تم شرحها ذلك على ارض الواقع بصورة مترابطة ومستدامة. وحتى نسير بهدوء الى الافضل يجب علينا في العام 2014م ان لا نحفظ بمخزون فقط، بل ان تصبح برامجنا ومشاريعنا المطرية والمروية افضل تطورا من العامين الماضيين. لا يمكن ان ندخل اي عام دون الاحتفاظ بمخزون لذا سيتواصل هذا الامر سواء كان خريفه مبشراً ام غير مبشر وبغض النظر عن نجاح او اخفاق استعداداتنا.

**س: فخامة الرئيس لقد ذكرت في الموضوع المتعلق بتخزين المياه انه تم القيام بالعديد من المشاريع الكبيرة وما زال العمل جاري فيها. تماشياً مع حديثنا حول برامج العام 2014م ما هي البرامج المتعلقة بهذا الصدد؟**

السيد/ الرئيس لا احبذ كثيراً الحديث حول تخزين المياه. لان تخزينك للمياه والقول بانشاء سد يسع لكذا مليون لتر مكعب من المياه هو حديث حول اوهام لا امل لها. هناك مهام وتحديات اخرى تتماشى معه ،لذا احيانا علينا ان نقوم بزيادة الفائض من المياه المخزنة ليس للقطاع الزراعي فقط بل حتى لمياه الشرب. على سبيل المثال في المرتفعات يزداد الطلب على استهلاك المياه مع توسع وتطور المدن، وفي ظل عدم وجود الرقابة اللازمة يؤدي هذا الى خلق الازمات. السؤال هو هل نعطي الاولوية للعاصمة اسمرأ عند تقديم خدمات المياه ام للاراضي الزراعية في المناطق الاخرى؟ احيانا يحدث تداخل وتشابك للاولويات.

في الاقليم الجنوبي مدن كمندفرا، ودقمحري وعدي قيح وديباروا وغيرها من الضواحي تقدم طلباتها باستمرار لحاجتها الماسة لمياه الشرب او الري ، واذا نظرنا للامر من زاوية مساحة الارض وليس بمنظار سعة السدود فقط سنجد ان المهمة تعترضها الصعوبات. هذا العام وبالرغم من انه لدينا مشاريع قيد الانجاز، إلا اننا نصب جل جهدنا في العمل على مشاريع لا تفيد القطاع الزراعي باهمية وذلك بغرض سد احتياجات المياه للمدن. ولاعطاء الاولوية لها قمنا بوضع برامجنا الكبيرة في السهول الشرقية جانباً حتى اشعار آخر ونفكر في امكانية القيام بها هذا العام. اما رغباتنا فتنصب في التركيز على تنفيذ برامج محددة نستطيع انجازها وعمل الافضل فيها بقدر الامكان نظراً لاجابياتها ودورها في المساهمة في حل ازمة الغذاء.

وفيما يتعلق ببرامجنا في المنخفضات الشرقية و الغربية لدينا خطط لاقامة سدود استراتيجية لكن الان قمنا بتأجيلها خشية من ان تستهلك جل طاقتنا، مما دفعنا الى التفكير في تنفيذ مشاريع اخرى متوسطة وصغيرة. وقبل البدء في هذه المشاريع الاستراتيجية الضخمة من حيث مساحة الاراضي الشاسعة والمياه التي يمكن تخزينها، والمحاصيل التي يمكن ان تنتجها. ولكن وبما ان تنفيذها يتطلب اكثر من عام او عامين قررنا العودة اليها لاحقاً.

نظرياً، طموحنا لاحدود له فيما يتعلق با لمساحات والاماكن التي يمكن اقامة السدود عليها لتخزين اكبر كمية من المياه، واذا كان باستطاعتنا اقامة هذه السدود في ظرف عام واحد لما كان هناك داعي للحديث حول شح الامطار. الامر يتعلق بالامكانات والثروة وما هو متوفر، وهو ما يدفعنا في نهاية المطاف الى التفكير اولاً في تعزيز مقدراتنا و ثروتنا. لم نقم بتنفيذ كل ما تحدثت عنه وفي هذا العام يمتد نطاق تفكيرنا حتى الخريف القادم ، فاذا لم ينته مخزوننا من المياه حتى شهر يونيو القادم وقبل بداية الخريف هذا يعني انها ستكون مخزنة للعام 2015م، لذا ليست لدينا مشاريع كثيرة نسعى لانجازها هذا العام بالاضافة الى تلك المتعلقة بمياه الشرب للمدن وضواحيها.

**فخامة الرئيس تم البدء في تنفيذ مشاريع تجريبية لحل ازمة السكن. ماهي المعلومات التي ستمدنا بها حول تنفيذ مشاريع سكنية اخرى لكل قطاعات المجتمع. وما الخطط الموضوعة لتشجيع الافراد للمساهمة في انشاء المباني؟**

السيد الرئيس /ان المشاريع التي نقوم بتنفيذها الان هي تجريبية ،وما قمنا بادخاله ليس بجديد بل سيعمل على الدفع والاسراع بعملية البناء عبر استخدام تكنولوجيا البناء الحديث بانشاء مصنع للخرسانة سابقة الصب".

precast " في مصوع وآخر في اسمرأ وذلك بهدف انشاء ثالث في المنخفضات الغربية. لانه اذا كانت لدينا ثلاثة اقاليم تنموية لاقامة المباني السكنية والخدمات، فلا بد من وجود مثل هذه المصانع بالقرب منها او في مواقع العمل. بالاضافة لذلك لابد ان يكون لدينا ثلاث مؤسسات انشائية لاغراض البناء، ومصانع لانتاج الطوب بمختلف انواعه وغيره من مواد البناء. الان وتماشياً مع المشاريع التجريبية التي تنفذ في اسمرأ قمنا بدمج مؤسساتنا الانشائية المختلفة في ثلاثة مؤسسات كبيرة، وقمنا باعادة هيكلتها بحيث تعمل على استيعاب مؤسساتنا المتواجدة في السهول الشرقية والمرتفعات والمنخفضات الغربية والمشاريع الانشائية التي سيجري العمل فيها. وهذه المحاولة قمنا بها بغرض التجربة.

وستستفيد مؤسساتنا المشاركة في هذه المشاريع التجريبية الجارية بالعاصمة من اكتساب الخبرة وامتلاك الخبرات لاستخدام ومعرفة تكنولوجيا البناء الحديثة التي ستؤهلها للعمل على مشاريعها الخاصة عند رجوعها الى مناطقها. وحسب المشاريع التي لدينا في المنخفضات الغربية فاننا نرى مدينة تسني ووفق عدة مقاييس لا تستطيع ان تتطور الى مصاف المدن الحديثة ، نسبة لقلة عدد المباني التي يمكن انشائها في مساحتها الحالية.لذا فقد انتهينا من الدراسات الاولية الهادفة الى بناء مدينة حديثة في ضواحي علي قدر، ولن يقتصر الامر على ذلك فقط بل يجب بناء المباني في كل المدن التي تتميز بكثافة سكانية. لدينا صورة واضحة عن المناطق التي يمكن البناء فيها في المناطق الغربية، ولكن ما ذكرته مسبقاً هو ما بحوزتنا من مشاريع حديثة. اما المشاريع التجريبية الحالية التي نقوم بها في اسمرأ وانحائها، فهي ليست اولوية، فلدينا السهول الشرقية من ضواحي عصب والى الشمال منها، ويمكن القول ان قضية المباني يتم النظر اليها بنظرة استراتيجية حيث يجب اقامة مدن ومناطق شبه مدن تتميز بكل العوامل الاقتصادية وتتمتع بكل الخدمات الكهربائية وخدمات النقل والمياه وغيرها.

والمستفيد الاول من هذه المشاريع هو من لا مسكن له. كل من ناضل وخدم هذا الوطن ولا مسكن له يجب ان تعطى له الاسبقية. هناك البعض ممن حصل على مساكن تم بنائها مسبقاً، لكن الاغلبية لا زالت بلا مسكن. هناك الكثير من المناضلين الذين ناضلوا لسنوات وما زالوا في خدمة الوطن دون ان يتم تعويضهم، وعلى الاقل يجب ان يبدأ هذا التعويض بتقديم المسكن لهم نظير ما قدموه من خدمات للوطن. يمكن الحديث حول المرتبات وغيرها من المداخل ولكن قبل كل شيء الاولية هي للمسكن. الخطط السكنية التي لدينا تهدف في الاساس الى اعطاء مسكن لكل من ليس له القدرة على شراء منزل. فاين سيتم انشاء مثل هذه المساكن؟ وهل يمكن ايفاء كل هذه الطلبات؟ في البدء سيتم تحديد الافراد والاماكن التي ستجري عملية البناء فيها. كما سيتم دمج اراضي الملكية الخاصة في هذا البرنامج بطريقة جديدة يتم فيها ادخال تكنولوجيا البناء الحديثة التي تعمل على الاستفادة اكثر من مساحة الارض وكل ذلك سيجري داخل نطاق " الاستراتيجية الوطنية لتنمية المباني "

هناك ايضا بعض الاسئلة الاساسية التي ستثار في هذا الجانب حيث يشكل الاسمنت التحدي الاكبر بالنسبة لنا فلم نتمكن من انتاجه بصورة فاعلة بالرغم من ان مصنع الاسمنت الحالي لديه امكانية سد احتياجات السوق الداخلية، الا ان مشكلة نقص الطاقة الكهربائية اصبحت عائقاً امام اداء عمله. كما ان مواد البناء الاساسية الاخرى يجب ان يتم انتاجها محلياً بدلاً من شرائها من الاسواق الخارجية بالعملة الصعبة. وتلعب مواد البناء المنتجة محلياً دوراً اساسياً في

الاسراع بوتيرة عملية بناء المباني من جهة والمساهمة في خفض اسعار هذه المباني من جهة أخرى. هناك من يدعي بإمكانه انشاء المباني او بالاحرى بناء منزله وفق المواصفات المطلوبة بمفرده. ولكن كم من الافراد لديه هذه الامكانيات التي تتوافق و الاستراتيجية الوطنية لتنمية المباني؟ "هل تمتلك امكانية البناء بمفردك؟ جيد ولكن كم من المباني ستقوم بانشائها اعتماداً على مقدراتك وامكانياتك الذاتية؟ وما هي نسبة الطلبات من المباني السكنية والخدماتية التي ستقوم بتغطيتها؟".

النسب ضئيلة. فكم نسبة المباني التي تم بنائها في مختلف انحاء اسمرأ وما نسبة تغطيتها لحل ازمة السكن؟ وهل يمكن تصنيفها كاولوية؟ انها لا تقارب الواحد من المائة. لقد تم بناء المنشآت السكنية في السابق من اجل الاثرياء واصحاب العملات الصعبة. فماذا سيفعل المعوزون؟ وما هي نسبة الاثرياء من العدد الاجمالي للذين يعانون من ازمة السكن؟. لايحتاج الامر لفلسفة جدلية فهو واضح. كل من بذل كل التضحيات وتخلي عن اولوياته من اجل وطنه يجب ان يحصل على مسكن.

اذا كنا نفكر في توفير المساكن على مراحل خلال فترة زمنية معينة، فان عملية البناء يجب ان تتماشى معها. واذا كنت تريد القيام بعملية البناء بمفردك لا مانع لدينا ولكن يجب ان يتم هذا عبر برنامج الاستراتيجية الوطنية لتنمية المباني، والتي تهدف الى ايجاد حل شامل ومستدام . لقد جربنا سابقاً البناء بصور منفردة. لمن جرت عملية البناء في اسمرأ وضواحيها؟ وما هو يجب ان نعلم بان ما نهدف اليه سيتطلب منا بعض الوقت. لا دورها في حل ازمة السكن؟ يمكن الحديث ان كل ازمات السكن ستنتهي خلال عام او عامين لذا سيتم الاسراع في هذا المشروع التجريبي وبناء منازل تتمتع بكل المقاييس المطلوبة واعطاء الاولوية لحل مشاكل المحرومين من السكن على فترات. ان البرنامج ضخم ولن يحل بالكامل عبر مشروع تجريبي صغير.

**فخامة الرئيس هنالك العديد من المشكلات التي ظهرت فيما يخص اراضي الطيسا وأعمال البناء الخاصة التي تنفذ هنا وهناك، وقد انشأت مؤخراً هيئة لمعالجة هذه المشكلات، ما هي المقترحات التي خرجت بها هذه الهيئة، وماهي التدابير والبرامج المستقبلية للتعامل مع هذه القضايا؟**

السيد الرئيس / نظرا لإدراك المشكلة مبكرا فقد كونت هيئة لمتابعتها، ويمكن للمرء ان يتحدث على هواه ولكن في النهاية وللحصول على صورة موضوعية عن القضية وضرورة اجراء تقييم صحيح لها انشأت هذه الهيئة التي اجريت العديد من البحوث في هذا المجال، وظهرت بوادر عديدة تقود الى مسارات خاطئة وسيئة كبيع الاراضي وتحويل

ملكيتها ومقايضتها من خلال استغلال القوانين. والاهم في الامر هو ماهي الثغرات التي احتوتها سياسات وقوانين الاراضي التي كنا نتبعها سواء في اراضي الطيسا او غيرها . توجد مشاريع بناء جربت من قبل في ضواحي قوشيت من قبل الشركة الكورية فضلاً عن شركاتنا الوطنية بالاعتماد على المواد المحلية. ربما بدأت هذه المشاريع بإرادة طيبة ولكن اذا تساءلنا هل بنيت هذه المشاريع بشكل جيد ؟ وهل حققت الاهداف التي نفذت من اجلها؟ وهل لبت الرغبة؟ الاجابة ستكون بالنفي القاطع. على سبيل المثال المباني التي شيدها الشركات الوطنية في قوشيت ربما بدا بناؤها بنية طيبة، ولكن اذا نظرنا اليها مؤخراً فإنها غير جيدة المواصفات، هذا اذا لم نقل انها مجرد خراب، والمنازل التي يمكن ان نعتبرها التجربة الافضل هي المنازل التي بنيت في مصوع واسمرا بواسطة الشركة الكورية وبالرغم من عدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة الا انه يمكن القول بانها الافضل من بقية المشروعات الاسكانية الاخرى، والآن يجب علينا ان نشيد مباني اكثر جودة منها .

فلكل مواطن من الناحية الفلسفية والسياسية الحق في الحصول على ارض سكنية في اي منطقة يختارها ، فقد قيل من قبل ان كل مواطن سياخذ مساحة 500 مترمربع من الارض لبناء منزله ولكن هل كل المباني التي شيدها لبت حاجة المواطنين، يمكنك ان تبني في مساحة الـ 500 متر مربع اكثر من بيت وليس بيتاً واحداً، ربما تنقصنا القدرات ولكن استخدام الاراضي سوف لن يستمر بهذه الصورة . ان الخدمات التي قدمتها كل المنازل التي شيدها باسم الطيسا او بتصاريح البناء الخاصة لا تتناسب مع الاستخدامات المخصصة لها لذا يجب اعادة صياغتها وتعديلها، ولمعالجة ظاهرة التلاعب بالاراضي فإن البرامج التي ستصدر الآن ستعتمد على اعمال التقييم التي اجريت في هذا المجال، لقد اكتسبنا العديد من الخبرات وتعلمنا الكثير من الاخطاء السابقة ، قد يكون للمرء خيارات اخرى بخصوص اراضي الطيسا التي تمنح له ولكن هذه الخيارات يجب ان تكون لها حدود، اذا اخذت مساحة ارض 500 مترمربع ولا تستطيع ان تبني اساس لكل هذه المساحة بحجة عدم امتلاكك للقدرة ، فبالامكان تقسيم هذه المساحة الى اثنين او ثلاثة ، هنالك خيارات كثيرة مربحة .

ولكن في النهاية نجد ان الارض تعطي للشخص ويقال له من قبل الجهات المعنية بالبناء لا يمكنك ان تبني اقل من هذه المساحة ان لم يكن اكثر منها، ليس هذا فحسب ، وبالرغم من امكانية ترك موضوع البناء للخيار الشخصي لصاحب الارض الا انه يعطي التعليمات العامة عن المواصفات التي يجب ان يضعها في الاعتبار عند البناء. لا يمكنك القول بان الإنشاءات التي شيدها من قبل قد تم اكتمل تشييدها ويجب ان تستمر كما هي بل يجب ان يتم تعديل المباني التي لم تعد تستغل في الاغراض التي بنيت من اجلها كما ينبغي، لاسيما وان اساليب البناء التي ننوي ادخالها تتضمن عمليات تعديل وترميم المباني المشيدة، فالبرامج المعدة للعام 2014 للبناء هي برامج تعتمد على التكنولوجيا الحديثة التي تساعد في تعديل المباني وترميمها بحيث تلبي الاغراض التي بنيت من اجلها على اكمل وجه، وعليه فإن بناء الاراضي التي منحت لك لإستخدامها كما ينبغي حسب هواك لايجدي نفعاً، يجب على البنوك

ان تقوم بتسليف غير المقترين او تتتاح قنوات اخرى للتسليف، الشخص غير المقتر يمكن ان يستلف ويبنى منزله ليسكن في جزء منه ويؤجر الجزء الآخر ليستفيد من الايجار في تسديد ديونه التي استلفها، تستفيد انت من جانب ويستفيد الشخص المؤجر من جانب آخر ، وبشكل عام هذا الكلام الذي اقله هو نتاج لما توصلنا اليه من خبراتنا السابقة والتقييم الذي اجريناه، لا اقول ان هذه البرامج اثناء التنفيذ ستسير دون شوائب ، ستكون هنالك محاولات للتلاعب لذا نحتاج بعض المساعدة من الجميع، وسنحاول العمل وفق المواصفات العالمية للبناء ، وبشكل عام نستطيع ان نقول بأننا قد اخذنا الدروس من الماضي وسنعالج اخطاءنا .

## **فخامة الرئيس في لقاءاتك الصحفية السابقة كنت قد شرحت باسهاب البرامج والمشروعات القصيرة والطويلة المدى المتعلقة بالبنى التحتية، ماهي البرامج التي ستنفذ منها خلال العام 2014 ؟**

السيد الرئيس / لانستطيع الحديث عن برامج سينتهي تنفيذها في 2014 وانما يمكننا القول ان هنالك برامج ستبدأ في 2014 ، على سبيل المثال مشروع مصوع يعد احد البرامج التي تؤرقنا، نظرا لعدم امتلاكنا لإمكانات ولقدرات لذلك ظللنا نغض الطرف عنه، ولكن الآن يجب ان نبدأ في تنفيذه ولو عبر مراحل . نرغب في بدأه هذا العام 2014 ونظراً لوجود شركاء معنا سنرى ما إذا كان سيبدأ في الموعد الذي حددناه ام لا. ايضا هنالك مشروع مماثل في مصوع ولكن قد لانحتاج اليه بشكل عاجل، وهناك مشروع طريق لبيان - حبلا - منصورا وهو مشروع لا يتم لتنفيذه بإمكانياتنا الذاتية ، ولكنه يجب ان يبدأ التنفيذ فيه، كما ينبغي صيانة وترميم طريق السكة حديد بين اسمرام ومصوع فضلاً عن الطرق الترابية ذات الصلة بهذه المشروعات. ومن المعلوم ان هذه المشروعات هي مشروعات بنى تحتية استراتيجية بالنسبة لنا . نحتاج الى تشييد الطريق الذي يربط بين اغردات وسبدرات ، وتوصيل الطريق الذي يمر من بارنتو الى تسني بالسودان مباشرة وهو طريق مسفلت.

سوف لا تنفذ هذه البرامج بالسرعة التي نريدها، ولكن الطريق المسفلت يمكن ان يسهل لنا الكثير من الاشياء. ستنتهي شركة بيشا اعمالها عما قريب ، لكن الطرق تقدم خدمات دائمة الى ابد الدهر خاصة عندما تكون لها اهمية استراتيجية وتصلنا بدول الجوار. ولدينا ايضا طريق يتجه الى ناحية قرورة في الشمال ، وبالرغم من انه طريق ترابي إلا انه يجب ان يكون قادراً على الخدمة لمدة عام كامل بدون اية مشكلة. و كما ان طريق مصوع - عصب الذي بات يتعرض للتآكل عاما اثر آخر وكذا الطرق الترابية الاخرى ينبغي ان تجهز البنى التحتية اللازمة لسفلنتها حتى تعطي خدمة كاملة ، حيث تعتبر هذه البرامج من البرامج التي تقرر التركيز عليها في العام 2014. وتوجد لدينا برامج لتشييد الحفائر والمراسي على سبيل المثال ميناء مصوع بحجمه الكبير سيحتاج الى سنوات حتى يتم تشييده بمواصفات جيدة، لان الميناء الموجود لايفي بالخدمات المطلوبة، وحتى ننتقل الى ميناء كبير بمواصفات حديثة يجب ان ندعم الميناء القديم بمرافق تساهم في تقديمها للخدمات الاضافية. كما توجد لدينا برامج بنى

تحتية لبعض المرافق في ضواحي مصوع كمصفاة البترول ، وتوليد الطاقة وغيرها من المرافق الخدمية، وبالنظر الى البرامج المعدة يتبين لنا مدى اهميتها الكبيرة.

يوجد ايضاً طريق ترابي يربط شمبقو بقلوج ، والطريق الرابط تسني وقلوج وام حجر وحتى سد بادمييت يجب ان يتم تحسينه اكثر مما هو عليه الآن، ونفس الحال بالنسبة للطريق من تسني الى سبدرات ناحية الشمال وكذلك من افهمبول الى ناحية الشمال حتى الحدود السودانية.

يمكن ان نقول بان هذه الطرق غير مسفلتة ولكن لديها اهمية كبيرة لايمكن تجاهلها باي حال من الاحوال لصلتها بالعديد من التطورات، فضلاً عن ضرورة الالتفات الى البنى التحتية للمناطق الطرفية بدلاً من التركيز على مناطق الوسط، مع العلم ان هذه المشروعات لها تأثيرات ايجابية على الزراعة وغيرها من القطاعات الانتاجية الاخرى، ولها اهمية كبيرة في تسهيل حركة المواطنين والبضائع . وبما اننا نمثلك في تلك المناطق العديد من مشروعات الزراعة المرورية والمطرية وكذا مشاريع الطاقة ذات الصلة بها . هذه المشروعات المتعلقة بالطرق وخطوط السير ستبدأ هذا العام 2014 وبعد الشروع فيها ستوضح البرامج التي ستكتمل في اوانها ام لا .

من المعلوم ان بعض المشروعات ستنفذها الشركات الاجنبية التي تعكف الآن على تنقيح ومراجعة اوراقها وتصوراتها لكي يتم الإتفاق على التعاقد معها والتوقيع عليها، ولانقول بانها ستبدأ اعمالها في العام 2014، وانما سننظر الى هذا الامر بعد اكتمال الترتيبات بيننا وبينهم.

**س: بذلت و تبذل العديد من الجهود لحل المشكلات الفنية للكهرباء وزيادة قدرتها الانتاجية من الطاقة,اضف الى ذلك هناك خط كهرباء قادم من السودان يتم العمل فيه لمد البلاد بالطاقة الكهربائية. فما هي النتائج التي تم التوصل اليها في هذه البرامج؟ وهل هناك تغيير نتوقعه في الفترة القريبة القادمة؟**

السيد الرئيس / بخصوص خدمة الكهرباء فإن مدير هيئة الكهرباء المهندس ابرهام كان قد قدم توضيحاً مسهباً عنها ولا اريد ان اكرر حديثه في هذه المقابلة. ولكن للتذكير اود ان اقول بان طموحنا لزيادة قدرة الطاقة الكهربائية في كل وقت يصبح كخطط الفيل الابيض، وحتى الآن يمكن ان تكون هنالك العديد من الاسباب التي تحد من قدراتنا في زيادتها. اذا اردنا ان نزيدها بالفعل ماهي الكيفية التي ينبغي ان نتبعها والى اي حد نرغب ان تكون الزيادة؟ وبعد الزيادة في ماذا نود ان نستغلها في نهاية المطاف؟ وهل سنجد منها مردود ؟ كل هذه التساؤلات ينبغي الاجابة عليها. هنالك العديد من المشاريع الكهربائية الكبيرة التي تقيمها الدول النامية مثلنا بغرض التفاهر والرياء ولكنها في نهاية المطاف مشاريع خاسرة بلامردود اقتصادي.

في مدينة واحدة فقط من هذه الدول قد توجد مشاريع كهرباء بقدر ما نمتلكه نحن في عموم البلاد، لانستطيع ان نتحدث بالنظر الى هذه الدول، اذا أردنا ان نوسع طاقتنا الكهربائية ماذا ينبغي ان نسلك ؟ . المسألة ليست في التوسعة بقدر ماهي السعي لحل الازمات. هنالك اقاويل كثيرة تبث من هنا وهناك، على سبيل المثال المولدات انهكت وتلفت واضرت ببعضها البعض وصدأت.... الخ واحيانا انعدم الوقود وغيرها من الاقاويل , المشكلة الحقيقية هي ان مجموع الطاقة المتوفرة لدينا لا تتجاوز 80 كيلوواط، ونفس الشيء في المولدات الموجودة بضواحي بلزا ، وان نظام الكهرباء العامة "الربط الداخلي " " inter connected " لا يتحمل الضغط الذي يشكله عليه المستهلك، ولهذا السبب توقف مصنع الاسمنت، كما ان بعض المؤسسات الانتاجية ونتيجة لتذبذب الطاقة الكهربائية وضعفها توقفت عن انتاج خدماتها.

اذا اردنا ان نوسع طاقة الكهرباء لايمكن ان نقرر ذلك حسب هوى كل فرد، واذا اردنا ان نزيد قدراتنا الكهربائية بشكل دائم ينبغي ان ندخل مصادر افضل لتوليد الكهرباء وهذه بالتأكيد موضوعات كبيرة تحتاج الى قرارات دقيقة وحذرة، وحتى نتخذ مثل هذه القرارات ينبغي ان نفكر في كيفية تخفيف المصاعب الموجودة حالياً. بادئ ذي بدء يجب تشغيل مصنع الاسمنت دون الاعتماد على مصادر الطاقة الكهربائية التي عندنا ، بحيث ينبغي ان تخصص له مولدات خاصة به ، وبما انه يمكن تغطية الطلب على الاسمنت في السوق بالقطاعي يجب التفكير في تشغيل مصنع الاسمنت القديم . يمكن ان يساعد ذلك في تخفيف الضغط ولكن هذا ليس حلاً نهائياً للمشكلة. بما ان الاسمنت له صلة بكل برامج التنمية فهو من اولوياتنا. نظراً لصعوبة الحصول على حل نهائي ، فان الحل المؤقت يكمن في قدرتنا على الاستفادة من الطاقة المتوفرة في البرامج ذات الاولوية . وما يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لنا هي تسني وعلى قدر وضواحيها ، ربما نرغب في ائارة اسمرأ ولكن يجب ان نعطي المناطق التي بها المشروعات الزراعية الاولوية.

ان المشاريع التنموية التي نقوم بإدخالها في هذه المناطق الطرفية لايمكن ان نصلها بنظام الكهرباء العامة " الربط الداخلي " وبالتالي يجب ان نجد لها حلاً اخرى ، وبشكل عام يجب ان ننظر الى هذه البرامج على مستوى الوطن حيث يجب ان تكون لدينا مصادر للطاقة والتي بإمكانها تغطية الطلب من وقت لآخر حسب ماتحتاجه المرحلة . ينبغي ان يكون هنالك خط كهرباء مستقل بذاته لتغطية طلبات المناطق في الغرب وحتى هيكتوتا . واذا توفرت الامكانية حتى ام حجر وقرست وفانكو وتسني وعلي قدر .

هنالك برنامج مستقل لامداد المناطق في الشمال بالكهرباء حتى ضواحي همبول ونظراً لاهميته يجب ان يعطى الاولوية . وبالنسبة لمدينة عصب يجب ان يكون لها مصدر مؤقت للكهرباء يغطي طلبات المنطقة على الاقل، ظللنا نتحدث عن الطاقة الحرارية فقط، هنالك طاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من انواع الطاقة التي يمكن استغلالها حسب المناطق وطرق التشغيل . ويمكن ان نخرج الى اكبر البرامج الوطنية فقد ادخلت هذا العام 2014 برامج

حديثه ستحد من اعاقه عمل مصنع الاسمنت وتنفيذ البرامج التنموية المهمة الموجودة في الغرب اي ضواحي تسني".

يقال ان محطة حرق قيقو قد تم اصلاحها ,ونظرا لعدم ضمان اصلاح مصدر الطاقة الخاص بالمحطة مئة في المئة لا يمكن الإطمئنان والشروع في تنفيذ المشروعات التنموية، ولا يمكنني الحديث عنها الآن بملء الفم وبكل ثقة، ولكن عندما تنفذ هذه المشروعات على ارض الواقع يمكن ان ننظر الى المشكلات التي ساهمت في حلها بالفعل.

**س: في العديد من ارجاء الوطن هنالك العديد من المؤسسات التي تعتمد على الطاقة، واذا لم تستطع هذه المؤسسات الحصول على خدمة كهرباء لمدة 24 ساعة او 12 ساعة هل بإمكانها ان تنتج؟ والمحطة التي نقول انها قد تم اصلاحها هل بإمكانها تغطية هذه الطلبات؟**

في هذه الأونة فإن اي طلب محلي على الطاقة الكهربائية سوف لا يوضع ضمن الاولويات، في المقدمة يجب ان توفر الطاقة لمؤسسات القطاع العام التي تمتلكها الدولة، اذا لم تزد قدرة الكهرباء العامة الى 200-250 كيلو واط فلا يمكن القيام باي نشاط اقتصادي وبكل ثقة، ولذا يجب ان نعطي الاولوية لتغطية طلبات الكهرباء لمصنع الاسمنت وكذلك البرامج التنموية الخاصة في ضواحي علي قدر وتسني، وبعده يمكن التوسع في تغطية الطلبات مع مرور الزمن رويداً رويداً ، ومن ثم نستطيع ان نسير بقوة في تنفيذ خيارنا الاستراتيجي بخصوص خدمات الطاقة الكهربائية. فقد ظللنا نتحدث عن هذا الامر باستمرار مع شركائنا. القضية ليست قضية التمويل فقط، فالقرارات التي يجب ان نتخذها بخصوص انواع الطاقة التي نود ادخالها هي ايضا تحتاج الى التدقيق والتروي لذا ينبغي الايفاء بذلك للحصول على حلول واقعية .

اذا امكن تشغيل مصنع الاسمنت ابتداء من شهر مارس وحتى مايو بكامل طاقته دون انقطاع، فان الكميات المنتجة ستغطي الطلب الداخلي للبلاد على الاسمنت مئة في المئة وبالتالي سوف لا تتعثر برامجنا التنموية بسبب شح الاسمنت. واذا توفرت المشاريع التنموية والزراعية يمكننا ان نضع الخطط على ضوئها . ونظرا للضرر الذي تحدثه التوقعات الخيالية التي تطلق لنسج الآمال، ينبغي ان يلم الناس بالحقائق الواقعية، وكذلك الخدمات التي سيجدونها ، وتلك التي سوف لا يجدوها، وعلى الجهات المعنية ان تقوم بتملك الحقائق كما هي. وعلى افراد الشعب ايضا ان يفكروا على ضوء كميات الطاقة الكهربائية المحدودة التي يحصلون عليها.

**فخامة الرئيس ماذا عن ما يقال بالخطوط التي سيتم مدها من السودان. وما هي النسبة التي تغطيها بالنسبة للبرامج التي نتحدث عنها؟**

ان خطوط التي يتم مدها من السودان لا يجب النظر اليها بصورة معزولة لكونها تكون اكثر فائدة اقتصادياً عندما تصاغ على نطاق المنظمات الاقليمية كالايجاد والقرن الافريقي ودول الجوار والمنطقة. والتكامل المتبادل بين الدول في البنى التحتية والطاقة وغيرها من الخدمات ايجابياته اكبر ولا خسائر تنتج عنه، فالعملية مترابطة ومتناغمة. ويمكن القول اننا قد اكتسبنا الكثير من الخبرات من خلال تجاربنا السابقة.

يجب ان تركز علاقاتنا مع دول الجوار على التكامل المشترك والامر الاساسي هو باي صورة يتم هذا التكامل. وما نقوم به الان لن يعطي حلا شاملا لازمة الطاقة حيث هناك مخاطر موازية له. لانه لا يمكن لك القيام بشئ ليس في يدك ولا تسيطر عليه ، فلكل دولة قرارها السيادي، لذا عند توقيع الاتفاقيات يجب ان تحصل على خدمات مضمونة.

بالرغم من كل ذلك قررنا ربط الخطوط وترك كل ما يثير قلقنا جانباً ، وانطلاقاً من نوايانا الحسنة قمنا بتنفيذ برامج التكامل والتعاون المشترك. لكن بدلا من ان يقتصر الامر على الحديث والسياسات فقط ،ما الذي نستطيع القيام به فعليا؟.

ان الشبكة الوطنية عندنا مختلفة عن تلك بالسودان سواء من حيث طريقة الربط ودرجة التقدم. نحن نستخدم التوليد الحراري بينما هم قد يستخدمون التوليد المائي ، ولهم ايجابياتهم كما لنا. ولكن في النهاية علينا التمكن من ربط الشبكتين في المنطقة الغربية.

**س: فخامة الرئيس هنا يمكن التساؤل ما حجم الطاقة التي يمكن ان نحصل عليها؟ وما هي تكلفتها؟.**

السيد/ الرئيس ان ثمن الكيلووات الواحد من التوليد الحراري الذي لدينا الان يصل سعره على الاقل الى 25 سنتيما اي ربع دولار، وهذه تعرفه مرتفعة لا يمكن حتى التفكير في دفعها. وقد يختلف الامر من دولة الى اخرى تبعا لنوع الاستثمار الذي تقوم به ، وقد يصل سعر الكيلو واط من التوليد المائي الى ثمانية او عشرة سنتيمات او اقل. لذا علينا التساؤل اذا كنا ن فكر بشراء الطاقة الكهربائية من السودان هل سيناسبنا السعر؟.

علينا معرفة اوجه الاستفادة من كل كمية وقود لدينا. ومع تفكيرنا حول كل هذه المسائل قررنا ان نربط الخطوط دون قلق ، ونعمل على مد خط يصل الى 60 او 65 كيلومتر لربطه بالشبكة الام. ومن المحتمل ان يبدأ العمل فيه هذا العام.

ولكن بعد الانتهاء من عملية الربط، لن نستطيع ربطه مجدداً مع خطوطنا الداخلية نظرا لعدم ارتباط الخطوط الكهربائية في هذه المناطق وتسني. ولكن ستظل الخطوط مرتبطة فالهدف الاساسي ليس خلقا لروح التكامل والتعاون فقط، بل لتنفيذ برامج ملموسة تمهد الارضية لذلك.

ومع ان التنفيذ سيبدأ هذا العام ، لكن من المحتمل ان تطول فترة بدء الخدمة الفعلية لتصل الى مائة في المائة نظرا لوجود بعض الوسائل اللازمة لذلك. ولكن من الجيد معرفة اننا لا ننتظر منه حلا شاملا لازمة الطاقة.

تعتبر خدمات الانترنت والاتصالات الهاتفية في الوقت الراهن من اهم الوسائل الاقتصادية والتعليمية، للتعرف على الامال المعقودة للنهوض بها ماهى الخطط الموضوعة لتطوير هذه التكنولوجيا في ارتريا وتوسعة نطاقها ؟

لايمكنك الحديث كثيراً عن هذه التكنولوجيا بالقول انها اقتصادية. الحصول على المعلومات شئ جيد، وهناك أنشطة اقتصادية تجرى عبرها. ان اقتصاديات و فلسفة الهيئات العاملة في هذا المجال حاليا والحقيقة الماثلة والشئ الذي يقال في عالمين مختلفين، يتطلب منا معرفة في اي المجالات يمكن استخدام هذه التكنولوجيا، الانترنت ينقل لك معلومات غير موجودة في الواقع ويقدمها لك وكأنها ماثلة امامك، يمكن ان تخدع المرء بالانترنت وتصور له الاشياء عديمة القيمة كاشياء ثمينة ومربحة ، ولكن هذا لايعني ان لافائدة لها في تقديم الخدمات الاقتصادية. ان العصر الذي نعيشه هو عصر الفاير وكل ما ياتي به الانترنت ليس مفيدا او مربحاً بالكامل ، فهناك العديد من المشكلات التي يحدثها، لذا فان الدول التي يقال عنها متقدمة تقوم بالتحكم في استخدامات خدمات الانترنت وتداولها ، اما نحن فنأهيك عن التحكم فيها ، سيظل يصعب علينا تقديم خدمات انترنت واسعة الانتشار وجيدة مالم نربط الخدمات المتوفرة لدينا بنظام الفاير اوبتيك .

ظلنا نعمل لتطوير هذه الخدمة بالعمل مع الشركاء الصينيين، ويجب ان نرتبط بالشبكة الكبيرة للفاير اوبتيك التي تمر عبر كيبل بالبحر الاحمر ، بعد قيامنا بنشر شبكة الفاير اوبتيك الموجودة داخل البلاد في المدن الكبيرة وحتى الضواحي النائية على مراحل ، يمكن وصلها بالخط الدولي للفاير اوبتيك ومن ثم الحصول على خدمات ناجزة، ولكن مع الوضع الاقتصادي التي نعيشه ، ياترى ماذا يمكننا ان نفعل بها حتى لو جدت !!! اذا لم تصل الخدمات والمؤسسات الى اعلى درجة من التطور ماذا يمكننا ان نستفيد من الانترنت ؟ فالخطوط الجوية لدينا تتعثر، والمواصلات البرية ليست كما ينبغي، واما المواصلات البحرية فلازلنا نستخدم خطوط النقل البحري بالنقل من سفينة الى اخرى . لايمكنك القول بان نشاطنا الزراعي قد وصل الى اعلى المستويات من الإنتاج، و لم نطور مواردنا البحرية كما ينبغي بحيث تصبح قطاعا له مساهمة كبيرة. وان اقتصادياتنا الحقيقية لم تصل الى الدرجة المطلوبة من التطور، ولايمكن ان تحقق تنمية هائلة بالانترنت او عبر الهواء فقط، ويجب ان تكون لديك اشياء ملموسة، وعندما تصل اقتصادياتنا هذه الى المستوى المطلوب من التطور يمكن ان تصبح الإتصالات او المعلومات عوامل مساعدة للحصول على المزيد من التقدم. يمكنها ان تعجل بالتطور وان تصبح اداة ووسيلة ولكنها لايمكن ان تاتي بتطور اقتصادي ملموس. وبغض النظر عن هذا وذاك وحتى

نصل الى اعلى مراتب التطور في مختلف القطاعات يجب ان تكون لدينا شبكة الإنترنت ,ويمكننا ان نقول بان هنالك برنامج موضوع في العام 2014م لربطنا بالخط الذي يتيح لنا التواصل مع العالم، ولكن هذا الامر لانقرره لوحدها وانما له ارتباط بالشركات المنفذة التي يمتلكها شركاؤنا.

**فخامة الرئيس، اذا انتقلنا الي الجانب الصحي ,مقارنة مع اهداف الالفية فان ارتريا وبشهادة بعض الجهات قد حققت تقدما في هذا المجال ، ولكن رغم ذلك فان مواطنينا مازالو يتوجهون الي الخارج للحصول علي خدمات صحيه افضل ، فما هي برامجنا لتطوير الخدمات الصحيه؟**

السيد الرئيس/ في نظري هذا يعتبر تقديرا للذات في غير محله . وبدلا من ذلك يجب علينا الالتفات الي مواصلة الجهود التي بذلناها حتي ونحن في مرحلة الكفاح المسلح بابطس الامكانيات لتقديم الخدمات الصحيه في الريف النائي. ويجب ان لاثلهينا هذه الشهادات التي تنشر بمعاييرهم عن السير في تلك الخطي التي بدأناها لتطوير خدماتنا الصحيه ونشرها بصورة عادلة في الريف والحضر، ويجب ان تكون مقاييسنا هي في نجاحنا في نشر تلك الخدمات في الريف النائي، ويمكن ان نكون نجحنا في السيطرة علي بعض الامراض كالمalaria وغيرها حسب معاييرهم، ولكن ذلك لايعني ان نشيد بانفسنا ونتهاون في اداء واجباتنا، ويمكن التحدث عن نجاحنا مقارنة بالآخرين في محيطنا، لكن لايجب ان ننسب لانفسنا نجاحات علي حساب ضعف الآخرين. وحتى هذه المؤسسات التي تمنح هذه الشهادات ماهي اهليتها لذلك؟ يجب ان تكون لنا معاييرنا التي نعمل بها ولاننتظر من احد الاشادة بنا. صحيح اننا نسير في الاتجاه الصحيح ولكن ذلك لايرقي الي المستوي الذي نصبو اليه في نشر المؤسسات الصحيه وتوفير الكادر الصحي المؤهل والمعدات الطبيه المتطورة. يجب ان تكون معاييرنا الواقعيه هي في ماهية الخدمات الصحيه المتوفرة في الريف النائي الذي لايجب ان نحصل علي الخدمات الاجتماعيه المتكاملة، ويجب التركيز علي نوعية الخدمات المقدمة وتقييمها وفق معاييرنا، ولايعني ذلك عدم الاهتمام بهذه الاشادات باعتبارها جاءت نتيجة لجهدها وعملنا. يجب علينا مواصلة العمل الجاد في المجال الصحي وخاصة في تأهيل الكادر الطبي وتوفير المعدات الطبيه، لان الكادر المؤهل هو اساس التطور في هذا الجانب، والاستفادة من الخبرات المتراكمه للبلدان والمؤسسات التي سبقتنا في هذا المجال والعمل علي اللحاق بركبهم. اما مايقال عن توجه المواطنين الي الخارج للعلاج فهو عدد محدود ولبعض الحالات المستعصيه التي لايمكن علاجها في الداخل لاننا لم نصل لهذه المرحله المتطورة بعد، ويجب ان لا يقلقنا ذلك، بل يجب علينا ان نعمل لتطوير الخدمات الصحيه حتي نصل لهذا المستوي المنشود، ولايتأتى ذلك الا من خلال تأهيل الكادر الصحي المتكامل وتوفير المعدات والادويه اللازمه .

**س : كيف ستتواصل هذا العام العملية التي بدأت في عام 2013 في هيكله الاداره من اجل ادارته سلسه وكفوة ؟**

السيد الرئيس/ في هذا الجانب يجب ان تكون العملية ديناميكية ولا تتمحور حول تغيير الأشخاص او المقاعد، بل تغيير النظم الاداريه وفق التجارب والخبرات المتراكمه وتحسينها ووضع الهيكل الملائم لذلك، وفي الاقاليم هناك مسودة تم اعدادها قبل اعوام للنظم الاداريه التي يجب ان نعمل بها قبل تغيير الاشخاص نابعة من تجربتنا السابقة، وضعا في الاعتبار امكانياتها تسييرنا في المرحلة القادمة، وهذه الهيكله جاهزه وسيتم العمل بها وخاصة في الاقاليم وسيتم توزيع الاداريين وفق هذا الهيكل الواضح الذي من شأنه تنظيم العمل وفق الكفاءة والمقدرة، وهذا الامر ينطبق ايضا علي الوزارت، فقد تم وضع الهيكل الاداري لها بالاستفادة من الخبرات السابقة . ولضمان تكاملية العمل والتنسيق والصلاحيات بين مختلف فروع الوزارات الموجوده في الاقاليم فقد تم مراعاة ذلك في هذه الهيكله حتي لا يحدث تضارب في الصلاحيات وعدم تنسيق في العمل، بعد ذلك يأتي توزيع الاشخاص مع مراعاة الكفاءة والمقدرة. وسيتم العمل وفق هذه الهيكله في مدة زمنية لا تتجاوز النصف الاول من هذا العام.

**س: السيد الرئيس في مقابلتك السابقه، ذكرت ان تقوية الجبهة الشعبيه ضمن برامج عام 2014 , فماذا تم في هذا الشأن؟ وماهي البرامج الموضوعه بخصوص البناء السياسي في البلاد؟**

السيد الرئيس/ هذا الموضوع له صله بالسؤال السابق، فلا بد من وجود الجبهة الشعبيه، ومن يعتقد غير ذلك فهو واهم، لذلك لابد من تقوية التنظيم من خلال تقييم تجربته لمواكبة الوضع الراهن، فلا يمكن العيش علي امجاد الماضي، ولا يمكن المضي قدما عبر الاستراتيجيات السابقة، يجب علينا مواكبة المرحلة الحاليه مع التمسك بالقيم الاساسيه للتنظيم لتشكيل المستقبل السياسي للبلاد عبر تقوية التنظيم وجعله رائدا في الساحة السياسية، فلا يمكن نجاح البرامج السياسيه والاقتصاديه والثقافيه والاجتماعيه والنشاطات التي نقوم بها في الداخل والخارج بمعزل عن تقوية التنظيم في الجبهة الشعبيه . ولتحقيق ذلك لابد من الاهتمام بالاساس، فعند بناء بيت جديد او تحديثه لابد من البدء من الاساس لا من الاعلي ، لذلك لابد من تقوية تنظيم الجماهير من القاعدة اي من القرية والضاحيه مرورا بالمديرية والاقليم ورفع الوعي التنظيمي وصولا الي اعلي المستويات، وبدون ذلك لا يمكن خلق تنظيم قوي يقود البلاد، ولابد من خلق آلية لربط العمل الجماهيري وتقويته وصهر الجميع في الاقاليم والوزارات واتحادات العمل الجماهيري في هذه البوتقه التنظيميه لتحمل المسئوليه في قيادة البلاد حاضرا ومستقبلا بما يتواءم ومتطلبات المرحلة، وهذه المهام تتطلب عملا مضنيا وتتطلب وقتا طويلا. قد يتحدث البعض عن التعدديه السياسيه والديمقراطيه وهذه ترهات من يرددها هو واهم، فليست هناك حياة سياسيه في هذه البلاد دون وجود الجبهة الشعبيه . لا يمكن القول ان مسيرتنا لاتعثرها المصاعب والاعطاء والتحديات ولكن يجب العمل علي تصحيح ذلك وتجاوزه لقيادة المسيره. وكان من المفترض تحقيق ذلك في العام الماضي، ولكن كانت هناك اشياء اخري اعطيناها الاولويه ولكن لابد من تنفيذ ذلك خلال هذا العام. لانريد الحديث عن فرضيات فقط بل هي برامج جاهزه تنتظر التنفيذ، وفلسفتنا في التثقيف السياسي تتمركز في التوعيه والتنظيم

والتسليح، وتتبع المساهمة الجماهيرية من درجة الوعي، ثم يأتي التنظيم الذي بدوره لا يمكن النجاح في تحقيق الاهداف، واخيرا التسليح ولا يعني ذلك التسلح بالبنديه فقط بل التسلح بما من شأنه الوصول الي الغايات المرجوة.

س: السيد الرئيس ,هناك الكثير من المؤامرات التي تحاك ضد الوطن بهدف تفريره من الشباب ,وكنت تناولت ذلك في مقابلات سابقة، ولايمكن القول ان ذلك لم تكن له اضراره علي الوطن. وللتصدي لذلك ومكافحته ماهي البرامج الموضوعه لخلق فرص عمل وتعليم للشباب من اجل البقاء في وطنهم؟

السيد الرئيس/ يجب ان لانتحدث وفق التمنيات فقط، فالعطالة علي المستوي العالمي وخاصة في الدول الاوروبيه كاسبانيا والبرتغال وايطاليا واليونان وغيرها وصلت الي مستويات مخيفه، ففي ظل اوضاع كهذه كيف يمكن لشباب يفقر لمستوي تعليمي أو مهنة ان يحلم بالهجرة الي هناك، ويمني نفسه بالحصول علي فرص عمل. وكذلك الحال في امريكا . وهذا لامتد تأثيراته علينا فقط، ففي السودان التي يمتلك شبابها مؤهلات تعليميه عاليه عكسنا مثلا، تصل نسبة الشباب الذي يهاجر عن بلده الي ستين بالمائة، وهي نسبة عالية جدا مقارنة بنا، والمشكلة تتمثل في تفاوت العائد المادي الذي يجده في بلدهم ومايجدونه في المهجر.وتتمثل خطورة الحاله في بلدنا ان ذلك يتم وفق مؤامرة منظمة , فهناك اطراف عديدة يقلقها استقرار شبابنا في بلدهم , لذلك يعملون علي تفرير ارتريا من شبابها وبالتالي من ثروتها الحقيقيه. وهذه المؤامرات التي تتمثل في تهريب الشباب من بلدهم عبر شتي الطرق الخطرة وايصالهم الي اوروبا وامريكا وكندا لاتنطلق من الرغبة في الاستفاده منهم كقوي عاملة , بل تهدف فقط الي تفرير البلاد من ثروتها كما ذكرت آنفا، وانا اعتبر ذلك مجرد سرقة لانهم يسرقون الشباب الذي عملت الحكومة والشعب علي تعليمه مجانا وايصاله الي اعلي مراقي التعليم، ليعمل في مهن هامشيه لاتسمن ولا تغني من جوع. وان ومعظم الذين هاجروا وتم تهريبهم يعانون من الضباية في مستقبلهم، ويعيشون في اوضاع مزريه للغاية كالموجودين في معسكرات التشغيل في اسرائيل والمدن الاوروبيه الاخري. ولا انصح هؤلاء الشباب سوي بالعودة الي وطنهم، لانه ليس هناك مايمكن ان يجنونه من العيش هناك، وعجلة التنمية في ارتريا وعملنا لم ولن يتأثر بفقدان هؤلاء , ولكن من الخير لهم العودة الي وطنهم، لان ماخسروه اليوم لايمكن تعويضه مستقبلا.

س: بالانتقال الي محور القضايا السياسيه والدبلوماسيه فخامة الرئيس,هناك معلومات تتسرب عبر وسائل الاعلام عن وجود محاولات للصلح والتقارب بين ارتريا واثيوبيا، ما صحة ذلك؟ وهل هناك تطورات جديده في الشأن الارتري -الاثيوبي؟

السيد الرئيس/ هذا الكلام عار تماما عن الصحة، ودأب نظام الوياني علي ترديده للاستهلاك الدعائي فقط، ولن ينفك عن ترديده في سبيل العلاقات العامة، وظللنا نسمع ذلك في كافة

المحافل، ويمكن اعتبار ذلك مجرد لعبة اطفال لايمكن ان ننجر ورائها أو نخدع بها، وهو امر يدعو للشفقة، فما هي المكاسب التي سيجدونها من وراء ذلك؟ فدموع التماسيح التي يذرفونها وتصوير انفسهم كمريدي صلح هي في مجملها محاولات لشيطنة ارتريا وتصويرها كطرف رافض، وهي محاولات لاتنتظلي علينا. ويجب علينا عدم اضاءة الوقت في مثل هذه الترهات والانحراف عن طريقنا، لاننا نعرفهم جيدا . ومثل هذه الشائعات ظلت تترد كثيرا من قبيل ان كوهين قال كذا وكذا وان فلانا صافح فلانا وان هناك تغيير في السياسه الامريكيه تجاهنا، وكل ذلك ليس الا مضيعه للوقت فقط .

**س: فخامة الرئيس في الآونة الأخيرة كتب السفير هيرمون كوهين قائلاً أن العلاقات الإرترية -الأمريكية يجب أن تعود إلى وضعها الطبيعي، ما هي قراءة الحكومة الإرترية لمثل هكذا آراء وهل يمثل ذلك وجهة نظر الحكومة الأمريكية؟**

السيد الرئيس/ فلنفترض أن مثل هذا الكلام قد قيل فعلاً، لكن الأمر غير المفهوم إستخدامهم لعبارات غامضة كقولهم أنه يجب إخراج إرتريا من حالة الإحساس بالبرد التي تعيش فيها، ماذا يعني ذلك؟ إن إستخدام لغة رمزية والتلاعب بالألفاظ وإظهار إرتريا بمظهر المغرد خارج إطار السرب أمر غير مقبول. هذا بالنسبة للألفاظ والعبارات التي يستخدمونها في كتاباتهم، أما بالنسبة للمضمون تجده كذلك لا معنى له، فما يسمونه بدعم إرتريا لحركة الشباب الصومالية ما هو إلا محض إختلاق وكذبة لا أساس لها، والجريمة الكبرى كونهم إتخذوا قرارا بفرض الحظر على الشعب الإرتري إستناداً إلى تلك الأكاذيب والإفتراءات، هذا في حد ذاته جريمة كبرى بحق الشعب الإرتري.

والغريب في الأمر قولهم بأن إرتريا وعقب فرض قرار الحظر عليها بدأت في تحسين سلوكها. ما هو السلوك الذي تحسن وما هي المعايير التي إستندوا إليها لتقييم سلوكنا ما قبل وما بعد فرض الحصار علينا دون وجه حق.

وإذا كان لا بد من تغيير للسلوك والممارسات الخاطئة فعليهم هم أن يغيروا من سلوكياتهم، فهم الذين فرضوا حصارا جائرا ضد شعبنا من خلال إختلاق الأكاذيب وفبركة المؤامرات والدسائس وهي جريمة بكل المعايير الإخلاقية والإنسانية.

ومن الأفتراءات التي وردت في المقال المذكور قولهم بأن الرئيس ذكر أن مصير إرتريا ومستقبلها مرتبط بآثيوبيا وهذا بدوره محض إختلاق لأنني لم أقل ذلك بل حتى لم يرد في خاطري يوماً مثل هذا القول. وكان صاحب المقال أراد أن يمرر رسالة مفادها أنه لا يمكن لإرتريا أن تعيش بمعزل عن إثيوبيا. فتوقيت المقال والإسلوب الذي كتب به يدل على أن الهدف منه هو التضليل وتقديم نظرة خاطئة حول حقيقة الأمر، لذا يجب عدم الإكتراث لمثل هذه المحاولات التي لا معنى لها.

أما إذا أردنا الحديث حول العلاقات الإرترية الأمريكية بصورة جادة فيجب أن نعرف ماذا يريد الطرف الآخر؟ وما هي المعايير والأسس التي يجب الإستناد إليها؟، وهل من المنطق الحديث عن تحسين العلاقات الأمريكية الإرترية في ظل إستمرار الحصار الجائر ضد الشعب الإرتري؟ أم يريدوننا أن نستجديهم ونقبل أيديهم حتى يرضوا عنا ، في الوقت الذي يمارسون فيه الجرائم في وضح النهار ضد شبابنا من خلال تشجيعهم على مغادرة بلادهم وإغرائهم بالفردوس الموعود، وهي بالتأكيد جريمة لا تغنر وممارسة منافية لكل الأعراف والمواثيق الدولية.

وما أود قوله أن هناك الكثير من العاطلين في وسائل الإعلام الذين يستهويهم إختلاق الأكاذيب وإشغال الناس عن قضاياهم الأساسية ، لذا يجب علينا تجاهل هؤلاء وعدم الإكتراث لما يروجونه من أكاذيب لا معنى لها.

**س: فخامة الرئيس مضى عامان منذ نيل جنوب السودان إستقلاله، لكن يبدو أن هذه الدولة الوليدة متجهة نحو حرب أهلية طاحنة. في رأيك ما هي الأسباب التي فجرت الوضع؟ وما هو موقف الحكومة الإرترية من تطورات الأوضاع في جنوب السودان؟**

السيد الرئيس/ موقفنا واضح ولا لبس فيه، وما نسمعه عن صراع بين النوير والدينكا أمر ليس له معنى وغير صحيح . وبخصوص ريك مشار أود القول أننا ومنذ بداية تعاملنا مع الحركة الشعبية والتعرف عليها عن كثب وجدنا أنه في الوقت الذي كان زعيم الحركة جون قرنق يطرح أن مشاكل السودان لا يمكن حلها إلا بالوحدة وليس الانفصال، كان ريك مشار يتمسك بشعار الانفصال ، وهذا ما جعل الرجلين يختلفان في مواقفهما.

وفي إعتقادي أن نظرة ريك كانت نظرة ضيقة الأفق، لذا سرعان ما تنازل عن طرحه ذاك وعاد إلى الخرطوم في اطار اتفاقية السلام من الداخل، وبعد فترة عاد مرة أخرى ثم تخلى عن ذلك وانضم إلى الحركة الشعبية من جديد. لذا فإن إنفجار الوضع في الجنوب كان أمراً متوقفاً بل أقول أن الإنفجار قد تأخر. لكن ما أود قوله أن أساس المشكلة ليست صراعاً بين القبائل في الجنوب إنما الفساد المستشري وإختلاس الأموال العامة هو السبب الأساسي في إشتعال الحرب الأخيرة. ففي خلال المرحلة الإنتقالية التي إستمرت لخمسة أعوام إختفت المليارات من عائدات البترول التي كانت تحول إلى حكومة جنوب السودان وهي بالتأكيد قد ذهبت إلى جيوب أفراد إمتهنوا الفساد في الوقت الذي كان شعب الجنوب في أمس الحاجة إلى تلك الأموال. والمصيبة أن من نهبوا أموال الشعب هم الذين يحاولون اليوم الإحتماء بقبائلهم والباس الصراع الطابع القبلي بغرض الإحتماء بالقبيلة كوسيلة للهروب من المسؤولية والمساءلة القانونية ، ليس هذا فحسب بل أن من سرقوا أموال الشعب لهم شركاء من الخارج ظلوا يتقاسمون معهم الأموال المسروقة ونراهم اليوم يشجعون شركاءهم في تأجيج فتيل

الحرب. ويؤسفنا أن شعب الجنوب الذي كان بأمس الحاجة إلى تلك الأموال في بناء مؤسسات الدولة ونشر الخدمات الإجتماعية قد فقد فرصة ثمينة في الإستفادة من ثرواته الطبيعية .

أعود فأقول أن موقفنا وكما أسلفت أنفا واضح وجلي، فقد دعمنا حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان منذ البداية وهو موقف ثابت، ومفهومنا لحق تقرير المصير لم يكن الانفصال بل أن يكون للجنوبيين كيان يحافظ على حقوقهم ومصالحهم السياسية والثقافية في إطار السودان الواحد. ولكن مع هذا جرى الإستفتاء وإختار شعب الجنوب الانفصال ونحن نحترم قرارهم، وبالتالي علينا التعامل مع الوضع الجديد.

وحتى يكون إستقلال الجنوب ذا معنى ودلالة كان يفترض أن ترتقى الدولة الوليدة إلى مستوى التضحيات التي قدمها شعب الجنوب من خلال تمكينه من إمتلاك ثرواته وتسخير تلك الثروات لمصلحته ، لا أن تتلاعب بتلك الثروات حفنة من الفاسدين.

وبغض النظر عن الوضع القائم ومآلاته يجب دعم الدولة القائمة والمؤسسات الشرعية كما ينبغي أن لا تتوقف مسيرة بناء الدولة ومؤسساتها، وإتاحة الفرصة لشعب الجنوب للمشاركة في بناء دولته الوليدة، ويجب أن تتوقف الصراعات والحروب العنيفة سواء في جنوب السودان او إفريقيا الوسطى أو غيرها من الحروب الدائرة في القارة ، لأن هذه الحروب أصبحت تجارة مربحة يمتنها الفاسدون وتحركها الأيدي الخارجية المشبوهة.

**س: فخامة الرئيس سبق وأن تحدثت عن العلاقات الثنائية بين جمهورية السودان وإرتريا خاصة فيما يتعلق بالتعاون في مجال الطاقة. كيف تقيمون العلاقة مع جمهورية السودان في الوقت الراهن؟ وما هي آفاقها المستقبلية؟**

السيد الرئيس/ سياساتنا في هذا المجال ليست جديدة إنما هي ثابتة ومتواصلة منذ ما قبل الإستقلال، فعلاقات الجيرة لم يكن لنا فيها يد إنما فرضتها حقائق الجغرافيا ووشائج التاريخ وبالتالي فإن علاقاتنا أبدية تمتد لأجيال وأجيال.

ونحن نؤمن بأن العلاقات في إطارها الثنائي يجب أن تضع في الإعتبار مصالح شعوب منطقتنا، وأن تركز على روح التكامل بين الجميع وفق أولويات كل مرحلة. وإطلاقاً من هذا الفهم يأتي التعاون في مجالات الطاقة الكهربائية والتبادل التجاري من خلال تخصيص مناطق تجارية حرة وتسهيل حركة المواطنين والبضائع بين البلدين، فضلاً عن تبادل وجهات النظر وتنسيق المواقف في القضايا الإقليمية والدولية في جو يسوده التفاهم والثقة المتبادلة.

وبالرغم من أن المشاكل التي تواجه السودان سواء في دارفور أو النيل الأزرق أو في جبال النوبة هي قضايا داخلية تخص السودانين أنفسهم، إلا أننا وبحكم الجيرة وبسبب أن ما يؤثر على السودان يؤثر علينا، فإننا نتعاون مع السودان في حل هذه المشاكل ونحاول أن نساهم

كشركاء في تقريب وجهات النظر بين الأطراف وتهيئة مناخ ملائم لحلها، ولحسن الحظ فإن مواقفنا السياسية ونظرتنا تجاه السودان أصبحت تجد قبولا وتفهما من قبل جميع الأطراف.

فيما يتعلق ببرامج التعاون المشترك بين البلدين فهي تسير بصورة جيدة ولكن كما هو معلوم فإن إنزال مثل هذه البرامج إلى أرض الواقع عادة ما يحتاج إلى وقت كاف حتى يتم تفعيلها بصورة عملية، ومع هذا فنحن على ثقة بأننا سنسير بالعلاقات الثنائية نحو آفاق أرحب عبر برامج ملموسة في المستقبل، لأننا إستطعنا خلال المرحلة الماضية تهيئة الأرضية المناسبة لبناء علاقات متينة وثقة متبادلة تسير بخطوات ثابتة نحو تحقيق الأهداف المشتركة والتي تصب في مصلحة الشعبين.

ما أود قوله أن السودان بلد كبير ويجاور بلدان عديدة، ويتمتع بثروات طبيعية ضخمة وبالتالي فهو بلد مهم في المنطقة وإستقراره ضروري لمصلحة الجميع. ومن هذا المنطلق نحن نؤمن بأهمية حل جميع مشاكل السودان لضمان إستقراره، فهناك مشكلة دارفور التي تراوح مكانها وكذا الحال بالنسبة للمنطقتين النيل الأزرق وجبال النوبة، ونعتقد أن حلول هذه المشاكل يجب أن تتبع من داخل السودان وليس من خارجه، لأن التجارب أثبتت أن البحث عن حلول خارجية لمشاكلنا الداخلية أمر غير ممكن وتجربة فاشلة يجب تجنب تكرارها.

**س: ظلت إترتيا تقوم بعمل دبلوماسي نشط خلال المرحلة الماضية "حتى وإن لم ينتبه إلى ذلك الكثيرون". فخامة الرئيس هل لك أن تعطينا نبذة عن برامج النشاط الدبلوماسي للعام الجاري 2014م؟**

السيد الرئيس/ نعم لدينا برامج كبيرة وطموحة لكننا لا نحبز الحديث عنها. المهم في العمل الدبلوماسي أن تجيد قراءة ما يدور حولك من أحداث وتطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي واضعاً في الإعتبار ظروف الزمان والمكان، وأن تحدد وفقاً لذلك كيفية التعامل معها.

فالتطورات التي شهدتها منطقتنا خلال الأعوام الثلاثة الماضية كثيرة ومتشعبة، لذا كان لزاماً علينا التعامل معها وفق رؤيتنا وقراءتنا لها، وهو عامل مساعد لتبني دبلوماسية نشطة وإيجابية تتعامل مع الأحداث في سياقها الإقليمي والدولي بما يضمن دورنا وتأثيرنا وحماية مصالحنا.

ووفق هذا المنظور فإن منطقة الشرق، الأوسط ودول حوض النيل، والبحر الأحمر، والقرن الإفريقي تعتبر في دائرة إهتمامنا الأولى وبالتالي نمنحها أولوية خاصة في عملنا وتحركنا الدبلوماسي.

**س: فخامة الرئيس يتزامن حوارنا هذا مع ذكرى عملية فنقل لتحرير مدينة مصوع، ما هي ذكرياتكم حول العملية؟ وكيف تم التخطيط للعملية وما هو احساسك وشعورك الشخصي بعد نجاح الخطة وتحرير المدينة؟**

السيد الرئيس/ اذا خضنا في تفاصيل هذا الموضوع قد لا يكفيننا الوقت المحدد للحوار، وما أود قوله هنا أن كل معارك التحرير بما فيها معركة فنقل وإن لم يتم الحديث عنها إلا انها موثقة توثيقاً دقيقاً باليوم والساعة ، وحركة الوحدات العسكرية وذلك من خلال المراسلات التي كانت تجري والتصريحات والبيانات التي كانت تصدر حينذاك ، وتعتبر تلك الوثائق مرجعاً حقيقياً للاحداث .

و المهم في الامر ضرورة النظر الى المعارك في إطار سياقها العام المرتبط باستراتيجية التحرير إبتداء من الانسحاب الاستراتيجي وماتلاه من عقبات وتحديات وتضحيات جسام طوال مسيرة البحث عن الحرية والاستقلال. وبالعودة الى معركة فنقل فان المحاولة الاولى لتحرير المدينة في العام 1977 تعتبر بالنسبة لنا تجربة ثرة ، وعلى الرغم من أننا لم نحقق الهدف الذي سعينا إليه ، إلا أننا اكتسبنا خبرات وتجارب عظيمة .

في الكثير من التجارب حولنا نجد أن الفشل يؤدي الى الاحباط ، وتثبيط الهمم ، إلا أن تجربتنا الثورية على العكس من ذلك تماماً ، فالفشل في المحاولة الأولى كان يزيدنا إصراراً ويضاعف من هممتنا على إعادة المحاولة بعزم وتصميم أكبر وتخطيط محكم ، حتى أصبحنا أحياناً نقول لولا فشلنا في المحاولة الأولى لما انتصرنا في المحاولة الثانية ، وهذا ما يميز تجربتنا عن غيرها من التجارب .

فعندما كنا نخطط لمعركة فنقل ، كانت الدروس المستفادة من المحاولة الاولى حاضرة، وقد استفدنا منها كثيراً ، كما أن بعض التطورات الخاصة بالمسيرة النضالية كانت عوامل مضافة لتحقيق الانتصار. ومع كل ذلك فان العامل الحاسم في تحقيق الانتصار هو الانسان ، صاحب الارادة المتينة والتصميم الأكيد على تحقيق الهدف ، وتحمل كل الشدائد والتضحيات المطلوبة في سبيل صناعة التاريخ. أما الماديات الاخرى من أسلحة ومعدات فهي عامل مكمل وليس العامل الحاسم في أي معركة .

**س: فخامة الرئيس إذا كانت لديك كلمة أخيرة تقولها للشعب الارترري الذي صنع المعجزات ؟**

السيد الرئيس/ من خلال المشاهدة وبعض اللقاءات أستطيع القول أن العام 2014 ينبئ بتباشير فجر جديد، وأن الشخصية الحقيقية للشعب الارترري أصبحت أكثر بروزاً وإشراقاً ، خاصة في قطاع الشباب والنشئ عموماً، ويبدو أننا تجاوزنا كل المؤامرات والدسائس التي ظل يحيكها أعداؤنا خلال الاعوا

م الثلاثة الماضية، والتي كان القصد منها تضليل الشباب  
ودفعهم الى مغادرة بلادهم تحت مختلف الذرائع الواهية.

في الختام أنا على ثقة تامة بأن الشعب الارترري وفي طليعته  
الشباب قد صنع المعجزات بالامس وهو قادر اليوم على صنع المزيد من المعجزات .